كـــــــلام آخـــــــر

لو كنت المالكي

■ يوسف المحمداوي

مرت الجمعة الماضية وهي تحمل بين طيات ساعاتها الكثير من الأحداث التي تستدعي التوقف.الجمعة كانت بالتأكيد طويلة علي السيد رئيس الوزراء، ومع ذلك لو كنت مكانه "لا سامح الله" في التصدي لمثل هذا المنصب، المحسود عليه ظلما وبهتانا من الذين يتمنوه لهم.

لما خاطبت الشعب مناشدا بعدم التظاهر، تحت ذريعة الخشية عليهم من الخروقات البعثية والقاعدية، لكونها تضعني أمام تساؤل كبير، أين كنت عنهم طيلة الأربع سنوات الماضية وأنت في أعلى هرم السلطة؟، ولماذا سمحت بعودتهم بعد أن اجتثتهم هيئة المساءلة والعدالة وبموافقة المحكمة الدستورية، ليتصدروا أعلى المناصب ضمن حكومة ولايتي الثانية، وأنا الذي أخشى على الشعب منهم؟، قد يكون جوابي للمنصب أحكاما!،على الرغم من معرفتي أن شماعة القاعدة وفلول البعث صدأت وتآكلت وما عادت صالحة لتعليق أردية الفشل، بل باتت موضع سخرية وتهكم عند المواطن البسيط.

وبدلا من إلقاء التهم على الإعلاميين واعتبارهم من يقف وراء الاحتجاجات، وما تمخض عن ذلك من حملة اعتقالات واعتداءات بحق البعض منهم لالشيء واضح، سوى إيمانهم بحقيقة زائفة أن نظام الديكتاتورية ولى وأنهم يعيشوا نعمة الديمقراطية والحرية في العراق الجديد، ولو كنت في محل السيد رئيس الوزراء وبدلا من الإنصات إلى نصائح المقربين مني باعتقال الزملاء علي عبد السادة، علي السومري، حسام السراي، وهادي المهدي، وكادر قناة الحرة وغيرهم من أبناء الورطة الرابعة!!؟، لقمت بإعدامهم لأنهم حولوا أموالهم المنقولة من أقلام وكاميرات إلى خدمة الشعب متجاهلين خدمة النخب!، وإنها لخيانة عظمى!، ولقمت بتكريم المسؤولين الأبطال، الذين فروا هم وعوائلهم وأموالنا عفوا أموالهم إلى خارج البلد، بأوسمة اللغف عفوا الشرف العالمي!، لقيامهم بتنظيف خزينة الدولة!(والله مصيبة).

لو كنت بموقعه وأقسم بالله، لأمرت فورا واستجابة لمطالب أهالي بغداد بإقالة جميع المسؤولين عن تدميرها وخرابها، من اللذين رفعوا شعار "قيد الانجاز" على جميع المشاريع المفترض إقامتها ومطالبتهم بمليارات الدولارات التي رصدت للمشاريع وليس لهم كما يعتقدون ونعتقد!،لاسيما وأن أغلب هؤلاء بالمقدور إقالتهم لانتمائهم للتحالف الذي أختاره لهذا المنصب، والجميع يعرف أن استقالة محافظي واسط والبصرة وبابل جاءت بناء على طلبه، وأن استقالة مخربي بغداد برغبتهم أمر مستبعد وخارج عن المألوف، بعد أن أصبح مبدأ الاستقالة مرفوضا في تركيبة شخصية المسؤول العراقي الجديد، وكلنا يتذكر جيدا كيف أجبر السيد محمود المشهداني الرئيس الأسبق لمجلس النواب، وما حجم المغريات المادية التي دفعته للاستقالة.

وأنا أستمع إلى الاتهامات التي تكال بالجملة على الكثير من المسؤولين، والمصيبة يسمعون ولا يكترثون!، تذكرت حكاية عراقية تقول، أن قائممقام في أحد الأقضية الجنوبية يدعى(مطيع)،وأثناء تفقد المتصرف أي المحافظ الى ذلك القضاء وكان بمعيته السيد مطيع،مروا أثناء تجوالهم بمحل يمتلكه أحد الشعراء الذي أشتهر في القضاء، بتهكمه وسخريته اللاذعة ،سأله المحافظ قائلا (كيف ترى عمل السيد مطيع) ،فرد عليه قائلا(مطيع خوش مطيع،لكنه أحيانا يشيل عينه).

ضحك المحافظ ومن معه باستثناء مطيع الرجل المسن، الذي ظن بأنه طعن بسلوكه وأخلاقه،وبعد أن فهم ما يقصده الشاعر وعلى الفور قام السيد القائممقام بتقديم استقالته من المنصب، لكونه أصبح متهما من احد المواطنين بسوء الإدارة.

واليوم كم من مسؤول فينا ينعت بأوصاف لا يرتضيها أي إنسان على نفسه، وبحزمة من الاتهامات المقرونة بأدلة دامغة، ومن آلاف الناس وليس من شخص واحد، ومع ذلك نراه مصرا على ممارسة عمله بذات الوسيلة التي أوصلتنا إلى ما نحن عليه، ليبقى على ما هو عليه، غير آبه بساعة قيام جمعة الغضب، بعد أن قامت جمعة العتب.

يقول احد المفكرين الذي رفض ذكر اسمه: احذروا الغد ففيه صبح جميل، يملأ موائده حنان الأمهات، وخبز حار، سمسمه النجوم وملحه خيوط الشمس!.

محافظ بابل يعلن استقالته.. وتظاهرات بإقالة مسؤولين آخرين وأهالي "النيل" يحتجون على سوء الخدمات

من اعمال اكساء الطرق.. تصوير: ادهم يوسف

□ بابل/ إقبال محمد ومتابعة المدى

أعلن محافظ بابل المهندس سلمان ناصر طه استقالته من منصبه أمس الأحد. بناء على مطالبات المتظاهرين يوم الجمعة الماضي. فيما تظاهرت العشرات من أهالي ناحية النيل في محافظة بابل، الأحد، احتجاجا على سوء الخدمات، مطالبين بإقالة مدير الناحية، طالبة عشرات المتظاهرين من أهالي ناحية السدة بإقالة مدير الناحية وتوفير مفردات البطاقة التموينية.

يأتي ذلك بوقت نظم المئات من منتسبي سايلو الحلة في محافظة بابل، أمس الأحد، اعتصاما للمطالبة بإقالة مدير السايلو، فيما هددوا باستمرار اعتصامهم في حال عدم تلبية مطالبهم.

وقال المحافظ في مؤتمر صحفي عقده في مبنى المحافظة انه قدم استقالته بشكل رسمي إلى مجلس المحافظة طالبا منهم قبول استقالته معللا أسباب الاستقالة إلى الاختلافات المستمرة في وجهات النظر بين المحافظة ومجلس المحافظة وتدخل بعض الكتل السياسية في عمل المحافظة بالشكل الذي أخر تنفيذ المشاريع وتسبب في سوء الخدمات.

وذكر أن مجلس المحافظة بدا برمي الإخفاقات وتلكؤ المشاريع على الحكومة التنفيذية مضيفا: أن المحافظة ورثت مشاريع متلكئة وعجز في الميزانية ما آخر تنفيذ عدد كبير من المشاريع وان الاستقالة هي نهائية وقد تأخرت لفترة معينة بسبب الأوضاع التي مر بها العراق والمحافظة والتظاهرات والاعتصامات الأخيرة.

وأشار الزركاني إلى أن هذه الاستقالة لم تكن الأولى إذ سبق له أن قدم استقالة إلى مجلس المحافظة في شهر تشرين الثاني الماضي إلا إننا تراجعنا عنها بسبب الضغوطات من بعض أعضاء مجلس المحافظة والمواطنين وممثلي بعض الكتل السياسية في المحافظة.

وأضاف: أن على مجلس المحافظة أن يفكر بصيغة جديدة لإدارة المحافظة بموجب الملاحظات التي يفترض أنها تولدت لدى أعضائه الذين كانوا يصرون على الاستقالة متمنيا عليه الابتعاد عن الضغوطات السياسية والاختلافات التي لا تصب في مصلحة المواطنين.

وأكد أن الاستقالة لا علاقة لها بالتظاهرات الأخيرة ولا استنادا إلى ضغوط من اية جهة سياسية في العاصمة بغداد وإنما نتيجة قناعة شخصية تامة بضرورة ترك المجال لغيرنا لإدارة المحافظة بصورة أخرى.

وفي سياق متصل، تظاهر العشرات من أبناء ناحية النيل مطالبين بتحسين الخدمات وتوفير مفردات البطاقة التموينية ومحاسبة المفسدين والسراق للمال العام.

وحضر التظاهرة النائب اسكندر وتوت والنائب بهاء الأعرجي. فيما تظاهر العشرات من الصناعيين صباح أمس أمام مجلس المحافظة مطالبين بتخفيض إيجارات المحال العائدة للبلدية وتبليط الشوارع المحيطة بالحي الصناعي وتحسين واقع الكهرباء في الحي.

وكان في استقبال المتظاهرين رئيس مجلس المحافظة كاظم مجيد تومان وعدد من أعضاء المجلس.

وفي سياق متصل تظاهر العشرات من أهالي ناحية النيل في محافظة بابل، الأحد، احتجاجا على سوء الخدمات، مطالبين بإقالة مدير الناحية، في حين تظاهر أهالي ناحية الكفل للمطالبة بإقالة مدير الناحية، وطالب عشرات المتظاهرين من أهالي ناحية السدة بإقالة مدير الناحية وتوفير مفردات البطاقة التموينية.

وقال مراسل "السومرية نيوز"، إن "العشرات من أهالي ناحية النيل، شمال شرق الحلة، خرجوا، أمس، في تظاهرة سلمية للمطالبة بإقالة مدير الناحية صادق مدلول حمد، وتوفير مفردات البطاقة التموينية ومعاقبة المفسدين".

وأضاف أن "أهالي ناحية الكفل، جنوب الحلة، تظاهروا أيضا للمطالبة بإقالة مدير الناحية خالد عبيد حمزة، كما طالب أهالي ناحية السدة، بتظاهرة احتجاجية بحل المجالس البلدية شمال بابل، وإقالة مدير الناحية علي نعمة علي".

وكان العشرات من موظفي سايلو الحلة نظموا، أمس، اعتصاما للمطالبة بإقالة مدير السايلو ميثم عبد الأمير وتوت ومدير الحسابات، مهددين باستمرار الاعتصام في حال عدم تلبية مطالبهم.

إلى ذلك نظم المئات من منتسبي سايلو الحلة في محافظة بابل، أمس الأحد، اعتصاما للمطالبة بإقالة مدير السايلو، فيما هددوا باستمرار اعتصامهم في حالى عدم تلبية مطالبهم.

وقال مراسل "السومرية نيوز"، إن المئات من منتسبي سايلو الحلة نظموا، أمس ، اعتصاما للمطالبة بإقالة مدير سايلو الحلة ميثم عبد الأمير وتوت ومدير الحسابات، مشيرا إلى أن "المتظاهرين اتهموا وتوت ومدير الحسابات بالفساد الإداري المالي".

وأضاف المراسل أن "المعتصمين هددوا باستمرار اعتصامهم في حال عدم تلبية مطالبهم".

اثر تنصل المسؤولين عن وعود سابقة
صدامات في ميسان بين متظاهرين عاطلين وقوات عسكرية أمام مبنى المحافظة

□ ميسان / رعد الرسام

عمدت قوات حماية مبنى محافظة ميسان إلى إطلاق زخات من الرصاص الحي في الهواء لتفريق تظاهرة للعاطلين عن العمل إثر محاولتهم الدخول الى ساحة مبنى المحافظة ، وقال عدد من المتظاهرين للمدى أمس ان قوات مكافحة الشغب قامت بدءا بفتح مدافع الماء باتجاه المتظاهرين ما دفع هؤلاء الى رشق تلك القوات بالحجارة ومن ثم عمدت القوات العسكرية المتواجدة الى فتح النار في الهواء لتفريق التظاهرة ، أعقبها قيام السلطات بفرض حظر للتجوال في مركز المحافظة ليرفع بعد ساعة من فرضه إثر عودة الهدوء واستقرار الوضع.

احد المشاركين في التظاهرة كشف للمدى أن المسؤولين في المحافظة كانوا قد وعدوا العاطلين خلال تظاهرات يوم الجمعة الماضية بتوفر ٦٠٠ فرصة للتعيين وحددوا لهم يوم الأحد ٢٧/ شباط الجاري (أمس) لتقديم مستمسكاتهم الى لجنة التعيينات المتواجدة في ملعب ميسان الدولي وفعلا توجهوا الى هناك صباح اليوم (أمس) ولكن اللجنة تسلمت عددا محددا من ملفات المتقدمين للتعيين وأبلغت الباقين بتكامل العدد وعليهم انتظار فرص مقبلة ما دفع هؤلاء إلى التوجه في تظاهرة إلى مبنى المحافظة للتعبير عن سخطهم من تنصل المسؤولين عن وعودهم بحسب وصفه مضيفا "نعتقد بوجود فساد إداري ورشاوى و واسطات في مجال التعيينات في المحافظة".

من جهتهم أكد شهود عيان أن قوات مكافحة الشغب لاحقت بالهراوات المتظاهرين الذين تفرقوا إثر زخات الرصاص التي أطلقتها القوات العسكرية المرابطة أمام مبنى المحافظة.

المدى اتصلت بأحد المسؤولين في المحافظة الذي أكد من جهته أن اللجنة المكلفة بمتابعة ملفات العاطلين تسلمت فعلا مجموعة كبيرة من طلبات التعيين ولكون الدرجات الوظيفية محدودة ولا تتسع لشمول جميع المتقدمين فقد قام قسم من العاطلين بالتظاهر امام مبنى المحافظة ومحاولة أقتحام بوابة المحافظة ما اضطر قوات مكافحة الشغب الى فتح خراطيم المياه باتجاههم في محاولة لتفريقهم، متابعا "مع كل احترامنا لحق التظاهر السلمي ولكن ما يؤسف له هو قيام بعض المتظاهرين برجم قوات حماية مبنى المحافظة بالحجارة ما تسبب بجرح مجموعة من الضباط والمراتب الذين اضطروا إلى فتح النار في الهواء للسيطرة على الأوضاع وأؤكد عدم تعرض أي متظاهر لأية إصابة وان الجرحى هم من العسكريين المكلفين بحماية المبنى فقط".

مواطنون كثر عبروا للمدى عن استهجانهم لقيام القوات العسكرية بإطلاق الرصاص عند أية حالة طارئة وإن كانت بسيطة وتسببهم بحالة من الأرباك والفوضى واشاعة جو من الهلع والرعب في اوساط المواطنين كما حدث صباح اليوم (أمس) لافتين إلا أن موقع بناية المحافظة لا يبعد إلا بأمتار قليلة عن مركز التسوق الرئيس والفعاليات التجارية الأخرى وسط المدينة.

ومن جهة ثانية اصدر مجلس ميسان لمكافحة الفساد عددا من التوجيهات التي تضمنت التشديد على التزام الموظفين بأوقات الدوام وعدم استخدام السيارات الحكومية لأغراض شخصية وعدم أعادة الموظفين المدانين بقضايا فساد إلى مناصب وظيفية مهمة.

رئيس مجلس محافظة ميسان عبد الحسين عبد الرضا الساعدي الذي ترأس اجتماعا للمجلس أكد بان هنالك العديد من الظواهر السلبية التي اشرها في زياراته الميدانية للدوائر الحكومية وهي بحاجة إلى قرارات وتوجيهات صارمة للحد منها لأنها تسهم في اتساع رقعة الفساد والانفلات الوظيفي بحسب وصفه، مشيرا إلى أن جملة من تلك الظواهر هي التعامل الفض من قبل بعض الموظفين للمراجعين وعدم التزام الموظفين بأوقات الدوام وغيرها من مظاهر الفساد .

وخلص الاجتماع إلى إصدار عدد من التوجيهات إلى الدوائر تتضمن إعفاء الموظفين الذين أدينوا بقضايا فساد سابقا من المناصب الوظيفية المهمة ومحاسبة الموظفين الذين يستخدمون السيارات الحكومية لأغراض شخصية والتشديد على التزام الدوائر بأوقات الدوام الرسمي. يذكر أن مجلس ميسان المشترك لمكافحة الفساد شُكل في الفترة الأخيرة لتنسيق الجهود المشتركة لمكافحة الفساد، يترأسه رئيس مجلس محافظة ميسان و يضم دوائر النزاهة العامة ومكاتب المفتش العام للوزارات في المحافظة ولجنة النزاهة في مجلس المحافظة وممثل عن مكتب المحافظ.

مدير عام الشركة العامة للأدوية: نقص بعض الأدوية بسبب الروتين

□ بغداد/ قيس عيدان

أعلن مدير عام الشركة العامة للأدوية والمستلزمات الطبية في وزارة الصحة الدكتور ستار جبار عن تخصيص مليارو٥٧٠ مليون دولار للعام الحالي لغرض استيراد الأدوية والأجهزة الطبية فضلا عن المستلزمات الطبية؛ جاء ذلك خلال لقاء مع عدد من ممثلي وسائل الإعلام يوم الخميس الماضي؛ و أوضح: أن الشركة تعترف بوجود نقص لبعض الأدوية بسبب وجود بعض العراقيل والتعليمات منها مشاكل تشريعية تعيق عمل الشركة ما يوثر على الاستجابة السريعة والحاجة الفعلية السريعة لاستيراد أي مادة دوائية، مبيناً: إننا نستورد الآن ٨٥٪ من إجمالي الحاجة الحقيقية للأدوية وعليه وبعد الزيادة الحاصلة في استيراد الأجهزة والأدوية وضعنا خطة لاستيراد ١٠٠٪ من الأدوية ومن مناشئ عالمية؛ مشيراً إلى خطة جديدة للعام الحالي لتأهيل صالات العمليات والتي تم تخصيص مبلغ ٢٠٠ مليون دولار بالإضافة إلى تخصيص مبلغ ٩٠ مليون دولار لغرض التأثيث. وعن أهمية دور الإعلام في رصد الحالات أكد مدير عام الشركة: أنا مع النقد البناء الهادف في تشخيص مواقع الخلل والفساد في أي موقع من الشركة داعماً جميع وسائل الإعلام في تسهيل مهماتهم والإجابة عن أية تساؤلات تطرح لكي يطلع المواطن عن الحقيقية بشفافية عالية؛ مؤكدا أهمية أن يطلع القطاع الخاص خصوصاً الإنتاج الدوائي للشركات المختلطة والمحلية، مشيراً إلى أن إجمالي الناتج من جميع الشركات لا يتجاوز ٦٪ من الحاجة الفعلية لحاجة الشركة موضحاً: العمل بشكل واسع من اجل تفعيل دور الاستثمار في هذا القطاع الحيوي وقد أبرمنا العديد من العقود مع الشركات ذات العلاقة بالإضافة إلى إجراء لقاءات مستمرة مع ممثلي وزارة الصناعة بغية تفعيل الصناعة الدوائية. ومن جهة أخرى

أكد مدير عام دائرة صحة بغداد الرصافة على ضرورة توفير الدواء وإعطاء صلاحيات الشراء لمدراء القطاعات وإعداد الكشوفات الكاملة لبناء المراكز الصحية في حالة توفر قطع الأراضي ولتأهيل وتوسيع المراكز الصحية الحالية وبما يحقق التوسع بالخدمات الصحية وبما يناسب الكثافة السكانية. جاء ذلك خلال لقائه بمدراء قطاعات الرعاية الصحية الأولية وأوعز بسحب العيادات المتنقلة والاستفادة منها في المناطق التي تحتاج الخدمة الطبية فضلاً عن شراء كرفانات البيت الصحي وضرورة التوسع في تقديم الخدمات الطبية للمناطق ذات الكثافة السكانية العالية. وأكد من خلال حديثه على تقديم أفضل الخدمات الطبية للمواطنين وخاصة في المناطق البعيدة في أطراف بغداد ضمن الرقعة الجغرافية لجانب الرصافة. فيما أوعز بتفعيل البريد العاجل من خلال المخاطبات عن طريق البريد الالكتروني، واستمع الفرطوسي إلى بعض المشاكل التي تواجه عمل القطاعات ووجه بتذليلها من اجل النهوض بمستوى الخدمات وصولا إلى المستوى المطلوب في تقديم الأفضل للمواطنين.

تظاهرة لموظفي تجارة الحبوب في ذي قار.. ووكلاء الغذائية دفعوا أثمان الحصة ولم يتسلموها

□ الناصرية / حسين العامل

تظاهر العشرات من موظفي ومنتسبي شركة تجارة الحبوب في ذي قار، أمام دائرتهم، لمطالبة الحكومة المركزية برفع سلم الرواتب الخاص بهم مقارنة بوزارة الكهرباء والنفط والصحة.

فيما أكد مدير الرقابة التجارية في ذي قار صلاح مطشر أن وكلاء المواد الغذائية في ذي قار سلموا كامل الأثمان الخاصة بمواد الحصة التموينية لثلاث أشهر متتالية لكن الشركة العامة لتجارة المواد الغذائية لم تسلمهم أية مادة من مواد الحصة للأشهر الثلاث المذكورة ما كبد ذلك الوكلاء خسائر كبيرة اضطروا على إثرها استيفاء قيمة الحصة كاملة من المواطنين عند تجهيزهم بعض مواد الأشهر المتراكمة.

وقال احد المتظاهرين محسن حليم حسين قال لشبكة الناصرية أمس إن موظفي الشركة العامة لتجارة الحبوب يتقاضون اقل الرواتب مقارنة بالوزارات الأخرى كالكهرباء والنفط ، لافتا إلى إن حجم العمل كبير على موظفي الشركة.

مشيرا إلى أن هناك مخاطبات أجريت مع المركز حول رفع مستوى الرواتب دون أن يتلقوا أي استجابة.

أما علي عبد جبر وهو حارس ليلي في شركة الحبوب بيّن إن الساعات الإضافية والخطورة لم تحسب لهم، ورغم امتلاكهم شهادات أكاديمية إلا أن مرتبهم لا يتجاوز الـ٢٠٠ ألف دينار.

فيما أوضح المهندس طالب العارضي أن وزارتهم من الوزارات المهمشة ولم ترع أي اهتمام من خلال مرتبات موظفيها.

من جانبه أكد عضو مجلس محافظة ذي قار كريم الجابري بان مطالب المتظاهرين سترفع للوزارة وهو مطلب مشروع، وقد اخذ مجلس المحافظة هذه النقاط بعين الاعتبار وشكلت لجنة على هذا الأساس لمتابعة الموضوع.

وفي سياق موازٍ أوضح مدير الرقابة التجارية خلال تضييفه في اجتماع مجلس محافظة ذي قار الذي عقد مؤخرا وحضرته المدى:

أن وكلاء المواد الغذائية سلموا أثمان مفردات الحصة التموينية للأشهر تشرين الأول وتشرين الثاني وكانون الأول عام ٢٠١٠ لكنهم لم يستلموا أية مادة من مواد الحصة للأشهر الثلاث المذكورة لافتا إلى أن مادة الرز التي تم تجهيزها خلال الأشهر الثلاث هي من مواد الحصة المتأخرة للأشهر حزيران وتموز و آب.

وأشار مطشر إلى أن ٤٥ وكيل مواد غذائية عزفوا عن مراجعة الشركة العامة لتجارة المواد الغذائية نتيجة تعرضهم لخسارات كبيرة ناجمة عن ذلك فضلا عن أسباب أخرى من بينها عدم انتظام تجهيز مواد الحصة.

مشيرا إلى أن النظام المعمول به في الشركة العامة لتجارة المواد الغذائية هو استقطاع قيمة المواد الغذائية من الوكيل سواء كانت المواد متوفرة في المخازن أو غير متوفرة.

وكان مستشار وزير التجارة كاظم الحسني قد أكد في تصريح سابق للمدى استلام المواطنين في ذي قار لكامل حصتهم من المواد الغذائية المقررة لعام عام ٢٠١٠ ما عدا مادة السكر نافيا ان يكون هناك تلكؤا في تسليم بقية المواد الغذائية الأخرى.

ونوه مدير الرقابة التجارية في ذي قار إلى بروز ظاهرة رفض وكلاء المواد الغذائية لوكالاتهم بعد أن أصبحت غير مفيدة وغير مربحة بعد إلغاء نسبة السماحات البالغة ٢٪ والتي كانت تعوض الوكلاء عن خساراتهم وتحقق لهم بعض الأرباح التي تغريهم على مواصلة العمل بالوكالة.

ودعا المصدر إلى إعادة النظر في آلية التجهيز وإعادة نسبة السماحات للوكلاء مشيرا إلى تخلي الكثير من الوكلاء عن وكالاتهم في الأعوام الأخيرة ما اضطر الشركة العامة لتجارة المواد الغذائية إلى إضافتها على وكلاء آخرين حتى أصبح بعض الوكلاء على حد قوله يديرون عمل أربع أو خمس وكالات مجتمعة.

ومن جانبه أشار رئيس لجنة إنعاش الأهوار في مجلس محافظة ذي قار حسن ورويوش الأسدي إلى الأعباء المالية التي يتحملها وكلاء المواد الغذائية نتيجة عدم انتظام تجهيز مواد الحصة التموينية، لافتا إلى أن ذلك جعل الكثير من الوكلاء يستوفون مبالغ إضافية من المواطنين.

وتساءل الأسدي عن الإجراءات التي تتخذها الجهات المعنية في وزارة التجارة بحق الوكلاء المخالفين والوكلاء الذين يتخلفون أو يمتنعون عن استلام حصص المواطنين وطالب بضرورة سحب وكالاتهم وإعطائها إلى أشخاص آخرين.

وبدوره رد مدير الرقابة التجارية على ذلك وأكد تعذر وجود أشخاص يتقدمون لحصول على وكالات جديدة كونها أصبحت لا تغري بإرباحها.

وإزاء ذلك اقترح الناطق الإعلامي باسم مجلس محافظة ذي قار لطيف ثجيل استحداث عوامل مشجعة من شأنها أن تحفز الوكلاء على الاستمرار في عملهم.